«برنت» يتراجع أدنى حاجز 40 دولاراً

تخمة المعروض تكبد النفط ثاني خسارة أسبوعية

لم يطرأ تغير يذكر على أسعار النفط، لكنها تكبدت خسارة أسبوعية للمرة الثانية على التوالي، إذ يتوقع المستثمرون استمرار تخمة في المعروض العالمي إذا زاد ضعف الطلب في ظل تنامي حالات الإصابة بفيروس كورونا في بعض الدول.

وأنهى خام برنت الجلسة على تراجع 23 سنتا، أو ما يعادل 0.6 بالمئة إلى 39.83 دولار للبرميل، بينما صعد الخام الأميركي ثلاثة سنتات إلى 37.33 دولار للبرميل. وانخفض الخامان القياسيان بنحو 6 بالمئة لكل منهما هذا الأسبوع.

تتنامى وتيرة الإصابات الجديدة في الهند أسرع من أي مكان آخر، وأعلنت وزارة الصحة عن قفزة جديدة في حالات الإصابة اليومية إلى 96551 حالة جديدة اليوم، مما يرفع الإجمالي الرسمي إلى 4.5 مليون.

وتراجعت الأسهم الأميركية وتتجه مؤشرات الأسهم الرئيسية الثلاثة هي الأخرى لتكبد خسارة أسبوعية للمرة الثانية على التوالي، إذ تنم مؤشرات اقتصادية في الآونة الأخيرة عن تعاف بطيء وصعب من الجائحة.

وقال محللون من كومرتس بنك في مذكرة «تواصل الأسواق المالية ضبط النغمة، بما في ذلك سوق النفط، كما أن المخاوف حيال فيوض المعروض فاقمت الشعور العام بالضبابية».

كما ارتفعت مخزونات الخام في الولايات المتحدة مليوني برميل الأسبوع الماضي على عكس التوقعات، إذ عادت مصافي التكرير ببطء إلى العمليات بعد إغلاق مواقع الإنتاج بسبب عواصف في خليج المكسيك.

وكانت أيضا شركات الطاقة الأميركية في الآونة الأخيرة تزيد عدد حفارات النفط والغاز العاملة، لكن العدد نزل هذا الأسبوع إلى 238.

وفي مؤشر سلبي آخر، بدأ المتعاملون يحجزون ناقلات لتخزين النفط الخام والديزل، في ظل تعثر التعافي الاقتصادي مع استمرار جائحة كوفيد19-.

ومن المرجح أن تُطرح مسألة زيادة المخزونات خلال اجتماع في 17 سبتمبر للجنة مراقبة السوق التابعة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، في المجموعة المعروفة باسم أوبك+.

وتقيد المجموعة الإمدادات لخفض المخزونات لكن محللين يقولون إن الاجتماع سيركز على الأرجح على امتثال الأعضاء بدلا من السعي لتخفيضات أكبر.

وتراجعت أسعار النفط متجهة نحو تسجيل خسائر أسبوعية مع ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة بشكل مفاجئ بنحو مليوني برميل في الأسبوع الماضي. ويثير ارتفاع مخزونات النفط لدى الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم مخاوف المستثمرين بشأن سرعة تعافي الطلب على الخام خلال جائحة «كورونا».

وعلى صعيد التداولات، تراجعت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم نوفمبر بنحو 0.5 بالمئة إلى 39.86 دولار للبرميل. فيما انخفضت عقود خام «نايمكس» الأمريكي تسليم أكتوبر بنحو 0.4 بالمئة عند 37.16 دولار للبرميل.

ارتفاعات قياسية لأدوات الدين المصدرة من السعودية

390 مليار دولار أصول صندوق الاستثمارت العامة.. بالمرتبة الثامنة عالمياً

حافظ صندوق التقاعد الحكومي النرويجي على صدارة صناديق الثروة السيادية عالمياً بإجمالي قيمة أصول 1108.7 مليار دولار أميركي.

وكشف التقرير الصادر عن مؤسسة (SWF Institute) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية لشهر سبتمبر 2020 أن الصندوق السيادي الصيني في المرتبة الثانية بأصول 940.6 مليار دولار، واحتل المرتبة الثالثة جهاز أبوظبي للاستثمار بحجم أصول بلغ 579.6 مليار دولار.

واحتل صندوق الاستثمارات العامة السعودي المرتبة الثامنة عالمياً بحجم أصول نحو 390 مليار دولار، مقارنة بنحو 360 مليار دولار في الشهر السابق عليه بزيادة 8.3 بالمئة.

وجاءت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، في المركز الرابع عربياً والعاشر عالمياً بأصول 305.2 مليارات دولار (1.12 تريليون درهم) تمثل 3.9 بالمئة من إجمالي أصول الصناديق السيادية العالمية.

وجاء صندوق هيئة الاستثمار الكويتية في المركز الثاني عربياً والرابع عالمياً، بأصول 533.7 مليار دولار، تشكل 6.8 بالمئة من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم. ومن بين أكبر عشرة صناديق سيادية في العالم، توجد أربعة خليجية من: السعودية، والكويت، وقطر، والإمارات، وثلاثة صينية، ومثلها من دول العالم المختلفة، بحسب الإحصاءات.

في المقابل، عززت مجموعة من أدوات الدين الحكومية السعودية من ارتفاعاتها (بعضها إلى مستويات قياسية) بنهاية آب أغسطس من العام الجاري، وذلك بعد تعافيها من القاع الذي سجلته معظم تلك الأوراق المالية منتصف آذار مارس إبان الاضطراب العالمي الذي ضرب أسواق الدخل الثابت في الأسواق الناشئة من جراء جائحة كوفيد – 19.

ودفع إقبال المستثمرين المؤسسيين الدوليين بخمس أدوات الدين السيادية للحكومة السعودية كي تتداول فوق 120 سنتا للدولار بنهاية الشهر الماضي، محققة مكاسب رأسمالية في نطاق 21.5 بالمئة إلى 36.6بالمئة مقارنة بقيمتها الاسمية.

كما أن استحقاق 2050 لسندات المملكة حقق مكاسب رأسمالية تفوق الثلث بلغت 36.6 بالمئة خلال التداولات الدولية عليه.

وانعكس العائد الحالي الذي أصبح يعده البعض مرتفعا في ظل دخول الأسواق الدولية إلى مرحلة الفائدة المتدنية، بشكل إيجابي على الإصدارات السعودية وبالأخص جميع السندات الثلاثينية والأربعينية في الأسواق الدولية التي تتصدر المراتب الخمس الأولى من حيث أعلى سعر خلال التداولات الدولية عليها.

واستند التقرير إلى بيانات أولية لـ«بوند إي فاليو»، تظهر أن إجمالي أدوات الدين الدولارية التي شملها الرصد هي 23 أداة (بينها 4 صكوك) صادرة عن حكومة المملكة وجميعها تم تداولها بنهاية الشهر الماضي فوق قيمتها الاسمية.

وسجل استحقاق 2050 أعلى سعر عند 136.7 سنت للدولار بارتفاع بمقدار 36.6 بالمئة من القيمة الاسمية، جاء أدنى سعر من استحقاق 2021 الذي يتداول عند مستويات 101.9 سنت للدولار بارتفاع بمقدار 1.9 بالمئة من القيمة الاسمية.

من ناحية أخرى، أشارت بيانات مالية حديثة إلى أن جهات الإصدار السعودية استحوذت مجتمعة على 29 % من إجمالي إصدارات المنطقة الخليجية بنهاية حزيران يونيو الماضي.

صندوق النقد مستعد لمضاعفة جهود مساعدة لبنان

أعرب صندوق النقد الدولي عن استعداده «لمضاعفة الجهود» من أجل مساعدة لبنان في ظل أزمته الاقتصادية، في حين نشب حريق جديد، الخميس، في مرفأ العاصمة بيروت.

وقال المتحدث باسم الصندوق جيري رايس أثناء إحاطة صحافية: «نحن مستعدون للتعاون مع الحكومة الجديدة».

وأضاف «حالما يتم تشكيلها، وسبق لكريستالينا جورجيفا (مديرة الصندوق) أن عبرت عن الأمر حديثاً، سنكون مستعدين لمضاعفة جهودنا لمساعدة لبنان والشعب اللبناني على تجاوز الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها».

وأشار إلى أن الصندوق لا يزال حالياً على تواصل مع السلطات اللبنانية بشأن بعض المسائل التقنية. وتابع «ولقد قدّمنا دعماً تقنياً في مجالات من شأنها المساعدة في التصدي مجددا لبعض التحديات عقب الحدث المريع في المرفأ».

وأعاد حريق في مرفأ بيروت، الخميس، تذكير اللبنانيين بتاريخ الرابع من أغسطس حين انفجرت كمية ضخمة من نيترات الأمونيوم كانت مخزّنة في أحد عنابر المرفأ. وبشأن التدقيق بحسابات مصرف لبنان التي أعلنها وزير المال اللبناني غازي وزني، رحّب جيري رايس بالإعلان، لافتاً إلى أن ذلك يتيح تقييم موجودات والتزامات هذه المؤسسة المالية.

وقال إن «التدقيق يسمح أيضاً بتقييم أثر تمويل العمليات العامة من قبل المصرف المركزي». وختم «إنّها جزء مهم لتقييم الخسائر السابقة التي تعدّ جزءاً من حسابات المصرف المركزي».

وكان لبنان شرع في محادثات مع صندوق النقد في مايو لكنها توقفت في يوليو وسط خلافات بين الحكومة والأحزاب السياسية والبنوك على حجم الخسائر في القطاع المصرفي، المساهم الرئيسي في تمويل الدين العام الضخم.

وتدعو خارطة إصلاح وضعتها فرنسا إلى تشكيل حكومة لبنانية جديدة لتطبيق قانون لحركة رؤوس الأموال يسانده صندوق النقد والشروع في تدقيق محاسبي للبنك المركزي وإطلاق إصلاحات لقطاع الكهرباء.

وأبلغ رايس إيجازا صحافيا دوريا أن وزير المالية اللبناني وقع حديثا على إجراء تدقيق مالي وجنائي للبنك المركزي.

وتابع أن مسؤولي صندوق النقد عرضوا على السلطات اللبنانية تقديم المساعدة الفنية في مواجهة بعض التحديات عقب انفجار الرابع من أغسطس بمرفأ بيروت والذي أودى بحياة نحو 190 شخصا وأوقع أضرارا بنحو 4.6 مليار دولار.

بنك أوف أميركا يرفع توقعات الناتج المحلي

عجز ميزانية أميركا يتجاوز 3 تريليونات دولار

قالت وزارة الخزانة الأميركية إن جائحة فيروس كورونا دفعت عجز ميزانية حكومة الولايات المتحدة إلى ما يزيد عن ثلاثة تريليونات دولار في أول 11 شهرا من السنة المالية 2020 وفق التقديرات المبكرة، وهو ما يزيد على ضعفي الرقم القياسي السابق لعام بأكمله. وكان عجز الميزانية لأغسطس 200 مليار دولار، وهو غير بعيد عن العجز في أغسطس 2019، وأقل من 245 مليار دولار توقعها المحللون في استطلاع رأي أجرته رويترز. والعجز البالغ 3.007 تريليون دولار منذ بداية العام هو تقريبا ثلاثة أمثال عجز 1.067 تريليون دولار في نفس الفترة قبل عام، وهو ناجم عن زيادة هائلة في الإنفاق الحكومي لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا.

كان الرقم القياسي السابق للعجز في فترة 11 شهرا 1.37 تريليون دولار، والذي أعلنته وزارة الخزانة في 2009 خلال الأزمة والركود الماليين. وكان إجمالي عجز الميزانية في 2009 بأكملها 1.4 تريليون دولار.

من جانبه، رفع بنك أوف أميركا توقعاته للناتج المحلي الإجمالي الأميركي في الربع الثالث من العام وقلص توقعاته للربع الرابع، لكنه أشار إلى أنه بالرغم من وجود معوقات، فإن الاقتصاد قد يتعافى أسرع من المتوقع.

ورفع قسم الأوراق المالية لدى البنك تقديراته للناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث إلى نمو 27 بالمئة من 15% لكنه قلص توقعاته للربع الرابع إلى نمو 3 بالمئة من 5 بالمئة فصليا على أساس التعديل في ضوء العوامل الموسمية، وذلك حسبما قال في مذكرة بحثية.

إعفاء جمركي ضخم بعد اتفاق تجاري مع اليابان

اقتصاد بريطانيا يواصل التعافي من انهيار كوفيد

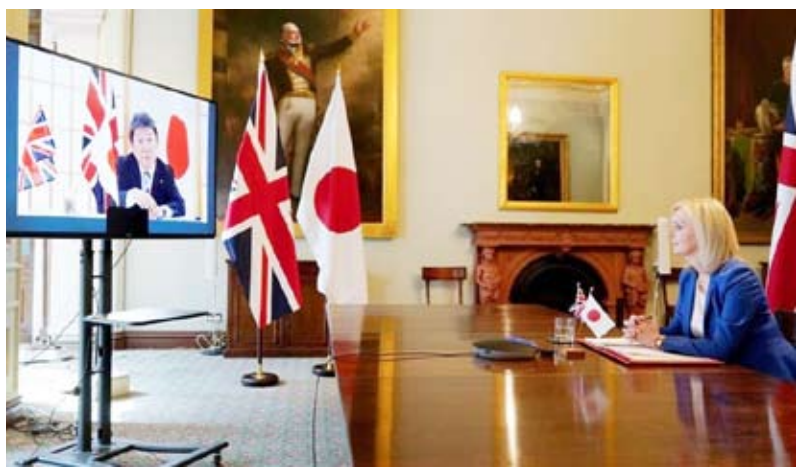

عوض اقتصاد بريطانيا نصف انهياره بفعل أزمة كوفيد19- بحلول نهاية يوليو، بدعم من إعادة فتح الحانات والمطاعم بعد إجراءات العزل العام، لكن من المتوقع أن يتباطأ الانتعاش مع تنامي فقدان الوظائف والتوتر بشأن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

وبعد أن انكمش بوتيرة قياسية بلغت 20 بالمئة في الربع الثاني، قال مكتب الإحصاءات الوطنية اليوم الجمعة إن الناتج نما 6.6 بالمئة في يوليو، بمعدل أبطأ من الوتيرة الشهرية المسجلة في يونيو. كان خبراء اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم توقعوا نموا 6.7بالمئة.

وأبدى وزير المالية ريشي سوناك ترحيبا بالأرقام لكنه أضاف أن القلق ينتاب الناس بحق حيال الأشهر المقبلة. وما زال الاقتصاد يقل 12بالمئة عن مستواه في فبراير قبل أن تضرب الجائحة بريطانيا.

وقال توماس بوج الخبير الاقتصادي لدى كابيتال إيكونوميكس «يوليو كان على الأرجح الأخير في الزيادات الكبيرة للنشاط ولن يتم تحقيق التعافي الكامل على الأرجح حتى أوائل 2022». وأضاف أنه في المقابل، من المرجح أن يعزز بنك إنجلترا المركزي برنامجه التحفيزي لشراء السندات بواقع الثلث أو ما يعادل 250 مليار جنيه استرليني (320 مليار دولار). وعاني اقتصاد بريطانيا من أشد انخفاض في الربع الثاني أكثر من أي دولة بين مجموعة الدول السبع في الفترة بين أبريل ويونيو.

وتبددت الآمال في تعاف سريع إذ تواجه الشركات صعوبات للتكيف مع قواعد التباعد الاجتماعي وما زال العديدون مترددين في السفر باستخدام المواصلات العامة أو الذهاب إلى الأماكن المزدحمة. كما يزيد التوتر بين لندن وبروكسل بشأن اتفاق تجاري لما بعد انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي.

في المقابل، أبرمت بريطانيا أول اتفاق تجاري بعد انفصالها عن الاتحاد الأوروبي مع اليابان، وأشادت بالاتفاق الذي وصفته "باللحظة التاريخية"، في الوقت الذي تواجه فيه صعوبات للتوصل إلى اتفاق مع شركائها التجاريين الأقرب في الاتحاد الأوروبي.

وقالت بريطانيا إن الاتفاق، الذي جرت الموافقة عليه من حيث المبدأ، يعني أن 99 بالمئة من صادراتها إلى اليابان ستكون معفاة من الرسوم.

وقالت إن البنود الخاصة بالمسائل الرقمية والبيانات في الاتفاق تجاوزت بكثير تلك الواردة في الاتفاق التجاري للاتحاد الأوروبي مع اليابان، مما سيساعد شركات التكنولوجيا المالية البريطانية العاملة في البلد الآسيوي.

وستستفيد شركات الخدمات المالية ومنتجو الأغذية وصانعو المعاطف وغيرهم من الاتفاق الذي يمثل «خطوة هامة» صوب انضمام بريطانيا إلى الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادي في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

وقال بيان صادر عن إدارة التجارة البريطانية إن مستثمرين يابانيين كبارا في المملكة المتحدة مثل نيسان وهيتاشي سيستفيدون من الرسوم المخفضة على المكونات القادمة من اليابان وتبسيط الإجراءات التنظيمية.

وكان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون قال إن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي يمنح بريطانيا حرية إبرام اتفاقات تجارية مع بقية الدول في أنحاء العالم. ويقول منتقدون إن مثل تلك الاتفاقات من المستبعد أن تعوض فاقد الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم يتم إبرام اتفاق مع بروكسل.

وطلب الاتحاد الأوروبي من بريطانيا أن تلغي خطة لخرق اتفاقية الانسحاب، لكن حكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون رفضت مما قد يضيع أربع سنوات من محادثات انسحاب بريطانيا من التكتل.

السودان يدخل حالة «طوارئ اقتصادية».. بسبب تراجع العملة

قال مسؤولون إن السودان أعلن حالة طوارئ اقتصادية بعد أن تراجعت عملته تراجعا حاداً في الأسابيع الأخيرة والتي فقدت نحو 42 بالمئة من قيمتها خلال 10 أيام، وبلغ سعر الدولار، 270 جنيها قبل أن يتراجع قليلا.

وأبلغ المسؤولون مؤتمرا صحافيا متلفزا أن الحكومة الانتقالية، التي تدير البلاد منذ الإطاحة بنظام عمر البشير العام الماضي، ستشكل محاكم خاصة خلال الأيام القادمة لمكافحة التهريب وجرائم أخرى تقوض الاقتصاد.

وقالت وزيرة المالية السودانية، هبة محمد علي، إنه ليست هناك أي أسباب اقتصادية تقف وراء الانخفاض الحالي للعملة المحلية، مشيرة إلى إجراءات عاجلة تتخذها وزارتها للحد من تدهور العملة.

وأكدت الوزيرة، وجود ترتيبات محكمة لوقف تعاملات تجار العملة الذين يديرون أنشطتهم في الخارج، مشيرة إلى ضرورة التنسيق الأمني مع عدد من الدول لإنجاح جهود وقف المضاربات.

وشهد الجنيه تقلبات حادة في الأيام الأخيرة، مما حدا كبار موردي الأغذية لوقف توزيع منتجاتهم ورفع أسعار الأغذية بين 50 و100 بالمئة في متاجر البقالة والتجزئة.

وكان أحد التجار قد قال: «إنهم يتلقون على مدار الساعة طلبيات كبيرة دون تحديد أي سقف للسعر مما يعني أن هنالك جهات كبيرة تمتلك سيولة ضخمة تضارب في سوق العملات».

وأوضح متعاملون أن السوق يعمل على 3 مستويات، يتمثل الأول في جهات كبيرة لا تظهر في السوق إطلاقا وتضخ عبر وسطاء كميات ضخمة من السيولة التي توزع على أشخاص عاديين ينفذون أوامر الشراء.

وإضافة إلى المشتريات الداخلية، هناك جهات عديدة تنشط في شراء تحويلات المغتربين في الخارج وتسليمهم مقابلها بالجنيه السوداني عبر وكلاء يعملون في الداخل خارج المنظومة المصرفية الرسمية.